غزوة كورونا.. عودٌ إلى الله ونهاية مؤسسات الدين

سعد القرش
روائي مصري

بعد أن كان أسلافه يحكمون ملوك أوروبا، ها هو بابا الفاتيكان يمشي وحيدا في روما. وفي القاهرة يسارع شيخ الأزهر إلى تعليق صلاة الجمعة في الجامع الأزهر، مستبقا قرار إغلاق المساجد في عموم مصر، وبين هذه المؤسسة وتلك يمضي فايروس كورونا على درب حرق المراحل التاريخية. استغرق الخلاص من سطوة الكنيسة وترك "ما لقيصر لقيصر" قرونا من الصراع، واستهلك أجيالا من أرواح المؤمنين الداعين إلى أن يكون "ما لله لله". وفي العالم الإسلامي، وفي يقين المسلمين أيّا كانت حياتهم، سيتكفل بالخلاص من سطوة الدين المؤسسي هذا الفايروس؛ بنجاحه في إعادة الاعتبار إلى العقل، والرهان على العلم، والثقة بالله وحده، مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء.

قبل مسيرات الخرافة السلفية في شوارع مدينة الإسكندرية للتنديد بكورونا، سبقنا مغاربة إلى تنظيم مظاهرات ليلية ابتهلوا فيها إلى الله لرفع الوباء، ولا يتوقف تسيير المظاهرات الليلية العشوائية في أحياء شعبية بالقاهرة، ولم يأبه لها الفايروس، أو تتأثر غزواته بالدعاء عليه. ولم يختلف الأمر في مصر والمغرب عن مثيله في الهند، باجتماع مؤمنين بالخرافة، في حلقة أقرب إلى تحضير الأرواح، ومناشدتهم للفايروس "أن ينصرف"، ولم ينصرف بالطبع؛ لأنه لا يميّز الإيمان من الكفر، ولا يفرّق بين الناس، ويستهدف المتخاذلين عن الاحتياط للعدوى.

وبهذا يؤمن المسلمون الآن بأن صلاة الجماعة ليست عاصمة من القاصمة الكورونية، وأن المرض بكورونا أو بغيره ليس ابتلاء ولا انتقاما إلهيا من العصاة، وأن التضرّع إلى الله بالدعاء لا يشفي المرضى، وإنما يأتي الشفاء باجتهاد أولي العلم ولو كانوا ممن لا يؤمنون بأن للكون إلها.

مظاهرات التنطع الاستشفائي السلفي قابلها تنطع انفعالي علماني يستخف بلجوء المؤمنين إلى الله، ويقينهم بقدرته على النجاة والشفاء. وليس من الحكمة ولا العقلانية أن يسخر أحد من عقيدة غيره، ويبحث عن سبب عقلاني لأداء شعيرة في هذه العبادة، ويجهد نفسه في البحث عن حكمة الانخراط في طقس موروث ديني أو ثقافي أو شعبي. ولكن المظاهرات الطاردة للفايروس ليست عبادة ولا موروثا من أيّ نوع، وإنما هي مغامرة تعرّض صحة الناس للخطر، وترفض نصائح الأطباء، وتناقض العقل، وتخالف مبدأ دينا يوصي بأنه لا ضرر ولا ضرار، وينهى عن إلقاء الأنفس إلى التهلكة. ولولا "كرامات" كورونا ما عُوقب إمام مصري يحمل درجة الدكتوراه؛ لإصراره على إقامة خطبة الجمعة، يوم الـ27 من مارس 2020، مخالفا قرار وزارة الأوقاف التي ألغت تصريح الخطابة للدكتور أحمد عبدالرحمن محمد كساب، مدرس العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر في القاهرة؛ لإقامته صلاة الجمعة في الشارع حيث تغلق المساجد.

يبصّرنا الفايروس بحقيقة استغناء البشر عن مؤسسات دينية هشة لا تملك ردّ غضب الطبيعة، وأحيانا تتحالف مع السلطة الجائرة، وتصير مجرد تِرْس في جهاز الحكم

انتهى دور الكنيسة في الوساطة بين الله وعباده، من دون الانتقاص من إيمان المسيحيين. وباستثناء صعود المؤسسة الدينية الحاكمة، كان الدين قبل الكنيسة وبعدها علاقة فردية بين الخلق والخالق. وكذلك الإسلام الذي أكمله الله، وأتم به نعمته على المسلمين، قبل أن يكون لهم خليفة أو أمير أو سلطان أو إمام أكبر. وعى المسلمون الأوائل أن للدين خمسة أركان، هي أركان الإسلام لا أركان المسلم الذي يصح إسلامه لو حالت قدراته الصحية والمادية دون أدائه الحج أو الزكاة. كما اكتمل إسلام المسلمين قبل التقديس المؤسسي لأئمة يجب أن يؤخذ من اجتهاداتهم ويردّ.

أنهى كورونا ضرورات وهمية، منها هوس البعض من رجال الدين بالميكروفون والكاميرا، ووضع حدّا للاسترزاق بالفتاوى، وكان نصيب المسلم منها يتضاعف يوميا ويحاصره من التلفزيون والراديو ومكبرات الصوت في الشوارع، وأخيرا أكشاك الفتاوى في محطات مترو الأنفاق بالقاهرة. وفي غزوة كورونا اكتشف المسلمون أن الحياة ممكنة، وأن الدين بخير، منقوصا منه ركام يستقر في مجلدات تنتقل من جيل إلى آخر، بأحكامها القديمة وغبار صفحاتها واصفرارها، وتحكّم المسلمين من القبور، مع الاحترام اللائق برجال اجتهدوا في حدود إدراكهم وسياق عصورهم.

زلزال كورونا يردّنا إلى نقطة البداية، بتجريد الدين من الغرض المؤسسي، وتخليصه ممّا علق به، ليكون الإيمان – لا التديّن – خالصا لله. جوهر الدين كفّ الأذى، ومنع العدوان، أما العلاقة بالله فهي تجربة فردية لا تدع لأحد حق الوصاية على آخر ربما يكون أكثر منه تقوى، ولو أقسم على الله لأبرّه.

يبصّرنا الفايروس بحقيقة استغناء البشر عن مؤسسات دينية هشة لا تملك ردّ غضب الطبيعة، وأحيانا تتحالف مع السلطة الجائرة، وتصير مجرد ترْس في جهاز الحكم، وليس لها قرار مستقل عن السلطة ولو في شؤون "العبادة"، ففي مصر رأى وزير الأوقاف، المسؤول عن شؤون المساجد والخطباء، استمرار صلاة الجمعة في المساجد رغم انتشار الوباء، مجادلا بأنها ستؤدى في وقت أقصر، وقال إن "مساجدنا ما زالت مفتوحة أمام ضيوف الرحمن". وفي اليوم التالي جاء الأمر بإغلاق المساجد، مراعاة للمصلحة العامة، وإتباعا لقاعدة درء المفاسد التي لا تحتاج إلى فتوى دينية، وإنما قراءة سياسية عقلانية لقضية يفتي فيها الأطباء لا المشايخ.

كورونا وباء يعولم الكون. وللمرة الأولى في التاريخ يشل حركة البشر ويربكهم، ويوحّد خطابهم، ويوجهه نحو العلمنة، ويشغلهم بأزمة مفتاحها العلم لا الخرافة. إدارة الأزمات، مثل إدارة الدول والمصانع والمرافق العامة وقيادة السيارات، لا علاقة لها بمؤسسة دينية، ولا ترتبط كفاءتها بالتقوى، ولا تخضع لقيم روحية. ورغم المأساة، فإن كورونا يبدو رسالة لا تُمنح إلا مرة واحدة في كل جيل.

بالإفراط في الخشونة قرأت الثورة الفرنسية مقولة السيد المسيح "أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله"، متسلحة بالشعار الدامي "اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس". فايروس كورونا قاتل ناعم، ولا يخلو القتلة من حمل رسائل تنتظر القراءة الواعية.

يوم لن ينفع الكذب السياسي أصحابه

فاروق يوسف
كاتب عراقي

في الماضي كان هناك شعور لدى مواطني بعض الدول العربية بأن الأنظمة السياسية الحاكمة تكذب، حتى وإن تعلق الأمر بنشرة الأحوال الجوية.

شيء من السخرية ممزوج بواقع ملفّق هو انعكاس لمسعى لا معنى له لتزوير الحقيقة واللعب بمفرداتها، خشية أن تكون تلك الحقيقة مفتاحا لفضيحة سيكون التستر عليها أمرا صعبا.

كان التضليل حلاً مريحا بالنسبة إلى الحاكم، يغنيه عن التعرض لصداع مساءلة متخيلة لن يقوم بها المحكوم. ذلك لأن صوت الشعب لن يكون أعلى من ضجيج الماكنة الإعلامية الرسمية التي كانت تحتكر الفضاء كله من غير منافس.

اليوم تغيّر العالم ومعه تغيّرت سبل الاطّلاع على المعلومات. لا يزال التضليل قائما، غير أنه يحتاج في هذا الزمن إلى عقول فائقة الذكاء وتقنيات متقدمة من أجل أن لا يتحول الكذب إلى مصدر مبتذل للسخرية والاستهجان.

فالفضيحة ممكنة في أيّ لحظة. هناك خفة في التقاط المعاني الخبيئة، هي في متناول كل إنسان بغض النظر عن موقعه في المجتمع. لم تعد الملفّات حكرا على أصحابها. صار الوصول إلى أكثر الملفات سريّة وتعقيدا أمرا ممكنا. وما فعله "ويكيليكس" يمكن أن يكون مقياسا مشجّعا لما صار ممكنا.

السياسيون يكذبون. تلك عاهة وعادة. غير أن الأكاذيب السياسية صارت اليوم عبارة عن فرقعات مؤقتة لا يُكتب لها النجاح دائما. في المجتمعات القوية هناك نوع من الشفافية يدفع السياسيين إلى الاعتزال إذا انزلقوا إلى التضليل في الدفاع عن مشاريعهم الفاشلة.

غير أن شعوبا محكومة من قبل أنظمة لا تعترف بتحولات العقل البشري لا تزال تقع تحت تأثير التضليل الذي تمارسه ماكنة إعلام محلية عمياء، هي الأكثر اطمئنانا إلى أنها لن تتعرض للمساءلة مهما كذبت.

في ظل كابوس كورونا بدأت الصين في الكذب. تبعتها إيران ودول مثل العراق ولبنان وسوريا واليمن. كان ذلك متوقعا، غير أن نتائجه هذه المرة كانت مدمّرة على المستوى العالمي.

فعلى سبيل المثال فإن إيران كانت قد صدّرت الفايروس اللعين إلى دول الخليج، قبل أن تعلن عن ظهور إصاباته بين مواطنيها. تلك كانت جريمة لا يمكن غض النظر عنها. وهي تختلف عن الجريمة التي ارتكبتها الأحزاب الإيطالية حين قللت من خطورة الفايروس في خضمّ صراعاتها السياسية.

إيران هي نموذج سيء لما يمكن أن يكون عليه الحال في دولة يكذب نظامها السياسي على مواطنيها. لذلك كان متوقّعا أن تقع الدول التي تدور في فلكها في فخ الكذب من أجل إخفاء حقيقة ما يقع، بالرغم من أنّ كل شيء سيكون جليا وأن أيّ محاولة لإخفائه لن تنجح.

فالعراق الذي يحكمه نظام تابع لنظام الملالي ليس مؤهّلا لمواجهة مشكلة صحيّة جماعية صغيرة، ذلك لأن القطاع الصحي فيه منهار بشكل كامل، فكيف إذا ما تعلّق الأمر بوباء من نوع كورونا. ما فعله رجال الدين كان هو الممكن الوحيد في ذلك البلد. لقد دعوا إلى زيارة الأئمة والتضرّع الجماعي في مراقدهم من أجل أن يضع الله نهاية لتلك المأساة.

تلك كذبة سعى السّياسيون هناك إلى تمريرها في محاولة لكسب الوقت.

ولكن الحقيقة لا يمكن إخفاؤها. العراق الذي تمّ إفقار شعبه هو في حقيقته ليس بلدا فقيرا. وهو إذ يواجه الكارثة فارغ اليدين، فما ذلك إلا انعكاس لسياسات اعتمدت الفساد منهجا في السّطو على المال العام باعتباره غنيمة لأحزاب كان امتيازها الوحيد أنها غزت العراق مع الدبابات الأميركية.

لذلك فإن الأرقام التي تسجلها وزارة الصحة العراقية لعدد المصابين بكورونا والوفيات لا يمكن أن تكون حقيقية. لا لشيء إلا لأن تلك الوزارة لا تملك ما يؤهلها لكي تكون مرجعا في ذلك. لا مستشفيات في العراق ولا محاجر صحية. يموت الناس في بيوتهم بعد أن يكونوا قد نقلوا العدوى إلى العشرات.

يوما ما سيكتشف العالم أن أنظمة سياسية بعينها قد خدمت الوباء ونشرته من خلال أكاذيبها. كان النظام الإيراني مثالا سيئا في ذلك المجال.

الجزائر.. حقيقة الصراع بين البرلمان والحكومة

أزراج عمر
كاتب جزائري

بعد مرور مئة يوم ونيف على الانتخابات الرئاسية الجزائرية وتشكيل الحكومة شرعت هذا الأسبوع الكتل الممثلة لبعض أحزاب الموالاة وأحزاب المعارضة داخل البرلمان في مطالبة الرئيس عبدالمجيد تبون بالتدخل شخصيا لإعادة النظر في تشكيلة وأسلوب عمل الحكومة التي يقودها الوزير الأول عبدالعزيز جراد، بسبب تداخل مهامها وتضخم عدد أعضائها وعدم فعالية كثير من الوزراء وكتّاب الدولة، ويعني هذا أن ثمة إدراكا جديا لدى هذه الأحزاب الثلاثة ولدى غيرها من أحزاب المعارضة ومختلف تشكيلات النشطاء السياسيين في المجتمع المدني أن السبب الحقيقي يتمثل في الصيغة التي تشكلت على أساسها حكومة جراد والتي لم تكن وفق معايير الإجماع الوطني والتمثيل التوافقي وبشكل مدروس بإحكام.

من الملاحظ أنه لأول مرة يدخل حزب جبهة التحرير الوطني على الخط، ويقوم بانتقاد تشكيلة حكومة النظام الجزائري الذي هو جزء عضوي فيه بوضوح وأمام الرأي العام الوطني، ويتقاسم القلق مع حزبين إسلاميين غريمين وهما حركة مجتمع السلم (حمس) وحزب جبهة العدالة والتنمية بخصوص عدم فعالية معظم الوزارات وكتابات الدولة في حكومة جراد في هذا الوقت الصعب الذي ينذر بأخطار حقيقية.

من الواضح أنّ مطلب هذه الأحزاب الثلاثة قد تسبب فعليا في تحريك بعض السواكن وفي المقدمة إحراج الوزير الأول ورئيس الدولة بشكل خاص، ما أدى بالأول إلى القيام يوم الاثنين الماضي بزيارة سريعة خصّصها لتفقد المصابين بفايروس كورونا في مستشفى فرانس فانون بمدينة البليدة المتاخمة لعاصمة البلاد والأكثر تضررا من أيّ محافظة أخرى، كما دفع الرئيس تبون إلى عقد اجتماع عاجل الثلاثاء الماضي مع عدد قليل من ممثلي وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص، واستخدم هذا الاجتماع ومرّر خلاله خطابه إلى المواطنين حيث طمأنهم بأن الدولة تتحكم في الوضع ولديها الإمكانيات المادية لمواجهة التحديات التي تواجهها الجزائر منذ بدايات زحف فايروس كرونا وانتشاره في كثير من المحافظات.

ويرى المراقبون السياسيون أن تحرك الوزير الأول ورئيس الدولة تم في الحقيقة للرد بشكل غير مباشر على انتقادات الأحزاب لعطالة غالبية الطاقم الحكومي، ومن أجل ملء الفراغ السياسي والتنفيس النفسي من جهة، ولقطع الطريق من جهة أخرى على بقية الأحزاب التي قد تلجأ بدورها إلى الخروج عن صمتها وخاصة الأحزاب المعارضة المتضامنة ولو براغماتيا مع الحراك الشعبي، والتي تحسّ أنها قد أصبحت ضحية للإقصاء المنهجي من طرف النظام الحاكم منذ وصول الرئيس تبون إلى سدة الرئاسة بقصر المرادية.

ولكن كل التوقعات تشير إلى أن تكتيك احتواء المعارضة وإسكات الموالاة والتنفيس عن الملايين من المواطنين أمور قد لا تصمد طويلا مادام الوضع الاقتصادي الجزائري يعاني من الهشاشة، خاصة إذا تصاعد انتشار وباء كورونا وتواصل ارتفاع عدد الوفيات، واستمر تطويق وحجر المدن الكبرى بأكملها وتوقف اليد العاملة، فضلا عن تقطع عمليات توزيع المواد الغذائية والطبية لمدة طويلة في البلاد.

وفي هذا الخصوص تفيد الوقائع أن حركة النقل الوطني البحري والجوي الذي يضمن التحكم في وتيرة استيراد السلع من الخارج على نحو سلس يمكن أن تشهد تطورات درامية في الأيام القادمة، حيث أن بعض الدول الأجنبية التي تشتري منها الجزائر قد تلجأ إلى تفعيل سياسات وقف التصدير مؤقتا أو التخفيف منه بحجة الاحتفاظ بالجزء الأكبر مما تملكه لفائدة مواطنيها.

وأكثر من ذلك فإن المحللين السياسيين المختصين في الشأن المالي الجزائري يرون أن احتياطي الجزائر من العملة الصعبة الذي يقدر بمبلغ 60 مليار دولار ضعيف ولن يكفي على المدى الطويل لتغطية نفقات مجتمع جزائري ذي كثافة سكانية تبلغ 45 مليون نسمة خاصة في ظل تفاقم التدهور المطرد لأسعار الغاز والبترول في الأسواق الدولية.

إن هذه التعقيدات الاقتصادية تهدد نسبة كبيرة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة وما يُدعى بمناطق الظل التي تعشش فيها البطالة وأنماط اليأس الاجتماعي والمساكن غير الصحية والبيئة الملوثة بسبب تراكم النفايات، وقلة الماء وغيرها من الظواهر السلبية.

في ظل هذا الوضع يرى المراقبون السياسيون أن الصراع الذي بدأ يحتدم خلال هذا الأسبوع بين البرلمان الجزائري وبين حكومة عبدالعزيز جراد قد يتطور ويصعب علاجه، لأن سلطة البرلمان الجزائري في ظل النظام الرئاسي شكلية تبعا لأن الدستور يخول الرئيس فقط بتغيير الوزير الأول، علما أن هذا الإجراء نفسه مشروط مسبقا بموافقة أو رفض صنّاع القرار السياسي الحقيقيين الذين قاموا بجلبه من خارج البرلمان بشكل غير معلن. وبسبب هذه العراقيل فإنه لا يمكن للبرلمان أن يفرض على رئيس الدولة إجراء تحوير راديكالي في البنية الحالية لتشكيلة الحكومة التي لم تشارك غرفته السفلى وغرفته العليا في اختيار أعضائها، ثمّ أن الرئيس تبون نفسه على دراية بأن الحكومة الحالية ليست إلا إفرازا للتوازنات بين الأجنحة القوية المتصارعة في الخفاء والتي تشكل فسيفساء النظام الجزائري وبسبب ذلك فإن تعديل الحكومة محكوم بذلك.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk